

Distr.: General  
16 December 2016  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة الثامنة والأربعون

٧-١٠ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٣ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت\*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: ضمان

الجودة في النظام الإحصائي العالمي

## ضمان الجودة في النظام الإحصائي العالمي

### تقرير الأمين العام

موجز

يجري في هذا التقرير، الذي أعد وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٦/٢٢٠ وللممارسات السابقة، النظر، على ضوء تنفيذ إطار المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وظهور مقدمي بيانات جدد ومصادر بيانات جديدة، في مدى كفاية الإطار الوطني العام لضمان الجودة كأداة لضمان الجودة تخدم كامل النظام الإحصائي الوطني في كل بلد. كذلك تُبحث في التقرير العلاقة بين الأطر الوطنية والدولية لضمان الجودة، وعلاقة أطر ضمان الجودة بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، والتوجيهات ذات الصلة المتوافرة بشأن أفضل الممارسات. ويتضمن التقرير أيضا برنامج العمل المقترح لفريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة للمستين المقبلتين. ويرجى من اللجنة التعليق على التقرير وإقرار برنامج العمل المقترح لفريق الخبراء.

\* E/CN.3/2017/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

260117 211216 16-22262 (A)



## أولاً - مقدمة

١ - شكّل فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة في آب/أغسطس ٢٠١٠. ودعي ممثلو البلدان التالية البالغ عددها ١٧ بلدا للعمل كأعضاء في الفريق: إندونيسيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، وجامايكا، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، وشيلي، والصين، وفرنسا، وقطر، وكندا، وكولومبيا، ومصر، والمكسيك، والنرويج، والنيجر، واليابان. ودعيت الجهات التالية للعمل بصفة مراقبين: المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ووافقت جنوب أفريقيا على رئاسة فريق الخبراء، وتتولى شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عمل أمانة الفريق.

٢ - وفي المقرر ٤٣/١١٠ (انظر E/2012/24)، أيدت اللجنة الإحصائية نموذج الإطار الوطني العام لضمان الجودة الذي أعده فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة، وشجعت البلدان على استخدامه. وطلبت اللجنة من فريق الخبراء ومن الكيانات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والشعبة الإحصائية تقديم المساعدة إلى البلدان في تنفيذ أطرها الوطنية لضمان الجودة، وتقديم تقرير إلى اللجنة في الوقت المناسب بشأن الدروس المستفادة أثناء العملية التجريبية. وأكدت اللجنة أن الاستعراض المنتظم للإطار وإدخال التحسينات المستمرة عليه أمران أساسيان، وشددت على أهمية وجود قاعدة معرفية بشأن ضمان الجودة تشمل الممارسات الجيدة ومصادر المصطلحات والأمثلة والبيانات الوصفية، ويمكن للبلدان أن تسترشد بها. وطلبت إلى لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية أن تتناول موضوع ضمان الجودة، ولا سيما موازنة مختلف الأطر الدولية لتقييم الجودة<sup>(١)</sup>.

## ثانياً - العمل الإضافي المطلوب من فريق الخبراء

استعراض نموذج الإطار الوطني لضمان الجودة والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالإطار

٣ - لقد انقضت خمس سنوات على اعتماد اللجنة الإحصائية لنموذج الإطار الوطني العام لضمان الجودة والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالإطار. ولذلك، قد تود اللجنة استئناف عمل فريق الخبراء لكي يقوم بتقييم تنفيذ الإطار في البلدان وتقديم تقرير إلى اللجنة بشأن

(١) انظر: <http://unstats.un.org/unsd/dnss/QualityNQAF/nqaf.aspx>.

الدروس المستفادة حتى الآن. وهذا سيتيح أيضا الفرصة لاستعراض المبادئ التوجيهية والمواد الداعمة المتاحة لتنفيذ الإطار ودراسة الكيفية التي يمكن بها زيادة الدعم الموجه لتنفيذه في البلدان، في ضوء متطلبات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فقد اتفقت الدول الأعضاء، فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في الفقرة ٧٤ (ز) من قرار الجمعية العامة ١/٧٠، على أن أعمال المتابعة والاستعراض ستطلب بيانات رفيعة الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة.

٤ - وبالنظر إلى نطاق خطة عام ٢٠٣٠ وإطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، سوف تشارك أجزاء كبيرة من النظم الإحصائية الوطنية للبلدان في رصد تلك الأهداف. ومن المتوقع أيضا أن يشمل رصد الأهداف مقدمي البيانات الجدد، وأن يتطلب استخدام مصادر البيانات الجديدة، من قبيل البيانات الضخمة والمعلومات الجغرافية المكانية. وبالتالي، سيطلب بشكل متزايد إلى الوكالات الإحصائية الوطنية في كثير من البلدان أن تضمن جودة البيانات عبر النظام الإحصائي الوطني برمته وأن توفر التوجيهات والأدوات الملائمة لجميع مقدمي البيانات. وعلاوة على ذلك، يجب نشر الوعي بالمبادئ المتعلقة بنوعية البيانات الإحصائية خارج حدود النظام الإحصائي الوطني القائم بحيث يمتد ذلك الوعي إلى الجهات الجديدة المتوقعة والمحتملة لتقديم البيانات واستعمالها، من أجل زيادة قدرتها على إجراء تقييم مناسب لجودة البيانات التي تتاح من مصادر مختلفة. ولذلك، ينبغي أن يقوم فريق الخبراء باستعراض نموذج الإطار الوطني العام لضمان الجودة والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالإطار، والنظر في تعديل محتوياتها وطريقة عرضها وأدواتها وتوجيهها بصورة مباشرة نحو ضمان الجودة في جميع أجزاء النظام الإحصائي الوطني برمته، وتطبيق الإطار على مصادر البيانات الجديدة.

٥ - وينبغي أن تراعى أيضا في الاستعراض المقترح أي توصيات ذات صلة يضطلع حاليا بإعدادها فريق الأمم المتحدة العامل العالمي المعني باستخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية، وأي جهود أخرى ذات صلة تم الاضطلاع بها منذ اعتماد نموذج الإطار الوطني العام لضمان الجودة والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالإطار.

### ضمان الجودة في النظام الإحصائي العالمي

٦ - إن الغرض من النظام الإحصائي الدولي هو إتاحة الدعم اللازم لتوافر بيانات وطنية قابلة للمقارنة دوليا وتيسير ذلك في مختلف المجالات الإحصائية، وحساب القيم الإجمالية الإقليمية والعالمية، وإتاحة هذه البيانات بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (قرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٨). وبناء عليه، واستنادا إلى المعايير المتفق عليها لتجميع البيانات، تقدم النظم الإحصائية الوطنية البيانات إلى كيانات معينة لجمع البيانات العالمية

في مجالات إحصائية محددة. وكثيراً ما تشارك الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في تجميع البيانات الدولية. وتوجد أيضاً اتفاقات لتبادل البيانات فيما بين الوكالات الإقليمية والدولية لتجنب الازدواجية في جمع البيانات. وتكلف المنظمات الدولية والإقليمية التي تتلقى البيانات الوطنية بضمان جودة تلك البيانات وقابليتها للمقارنة، وعادة ما تقدم المساعدة التقنية إلى البلدان لتجميع البيانات في مناطقها، وفقاً للمعايير الدولية. ويمكن أن تقوم الوكالات الإقليمية والدولية بتعديل البيانات الوطنية لجعلها قابلة للمقارنة دولياً أو بتقدير البيانات غير المتاحة لسد الثغرات في البيانات والسماح بحساب القيم الإجمالية الإقليمية أو العالمية. وفي تلك الحالات، ينبغي اتباع معايير الجودة، كما ينبغي أن تشارك البلدان مشاركة كاملة في عملية التقدير وأن تطلع على التعديلات وطرق الحساب (انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/٢٠٠٦).

٧ - وقد وضع كبار الخبراء الإحصائيين في منظومة الأمم المتحدة إطاراً عاماً لضمان الجودة واتفقوا عليه، ويتناول الإطار الجوانب المشار إليها أعلاه للعمل الإحصائي الذي تضطلع به الوكالات الإقليمية والدولية ويهدف إلى ضمان اتباع إجراءات ضمان الجودة المناسبة (انظر الفقرات ١٢-١٥ أدناه). وسوف يكون إطار الأمم المتحدة لضمان الجودة الإحصائية متاحاً للجنة في وثيقة معلومات أساسية. وقد نشرت لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية في عام ٢٠١٣ توصيات تتعلق باستخدام المصادر غير الرسمية في الإحصاءات الدولية، بهدف ضمان الجودة والشفافية في البيانات التي تستخدمها الوكالات الإقليمية والدولية. وتدعو التوصيات إلى أمور من بينها إجراء عملية تشاور مسبق ومتواصل مع السلطات الوطنية (الإحصائية) ذات الصلة، وتوثيق العمليات على نحو شفاف عند استخدام مصادر غير رسمية<sup>(٢)</sup>.

٨ - ويجري الاضطلاع بإجراءات ضمان النوعية فيما يتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وترتبط إجراءات ضمان الجودة ببعضها البعض على مختلف الأصعدة، ذلك أن الوكالات الإقليمية والدولية تعتمد على تجميع بيانات عالية الجودة على الصعيد الوطني، في حين تعتمد البلدان على المنظمات الإقليمية والدولية في إنتاج بيانات قابلة للمقارنة دولياً بالنسبة لجميع البلدان، تتاح على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويتجسد في المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية والمبادئ

(٢) انظر <http://unstats.un.org/unsd/accesub-public/practices.pdf> and <http://unstats.un.org/unsd/accesub/2016docs-28th/E-publication.pdf>.

المنظمة للأنشطة الإحصائية الدولية<sup>(٣)</sup>، التي تعتمد وتنفذها البلدان والمنظمات وفقا لظروفها المحددة، التزام البلدان والمنظمات الإقليمية والدولية بجودة البيانات. وبالتالي، فإن ضمان الجودة في النظام الإحصائي العالمي يمكن أن يفهم على أنه شبكة من الالتزامات التي تتعهد البلدان والمنظمات الإقليمية والدولية بموجها بتوفير بيانات رفيعة الجودة للمستعملين.

٩ - ومن الناحية العملية، ينبغي أن تدرج معلومات عن ضمان الجودة في البيانات الوصفية على جميع مستويات الإبلاغ. وقد كشفت تجربة الأهداف الإنمائية للألفية بوضوح عن ضرورة التوثيق الكامل لجودة البيانات على المستويات كافة، بما في ذلك في البلدان وفي الوكالات الإقليمية والدولية. وترتبط أيضا مسألة جودة البيانات الوصفية وغيرها من البيانات بتطبيق المعايير المتعلقة بالبيانات والبيانات الوصفية وتبادلها. وتوفر مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والوصفية معيارا من هذا القبيل.

١٠ - وفي الختام، قد يود فريق الخبراء أيضا أن يعالج مسألة ضمان الجودة في النظام الإحصائي العالمي والنظر فيما إذا كان من المطلوب توفير مزيد من التوجيه في سياق الإبلاغ العالمي عن البيانات، وخاصة فيما يتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ولل فريق أن يطرح توصيات من أجل تجميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، استنادا إلى المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية والمبادئ المنظمة للأنشطة الإحصائية الدولية، واعتماد أطر لضمان الجودة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

### ثالثا - برنامج عمل فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة

١١ - يقترح أن يضطلع فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة بالأنشطة التالية على مدى السنتين المقبلتين:

(أ) تقييم تنفيذ نموذج الإطار الوطني العام لضمان الجودة والمبادئ التوجيهية المتعلقة به في البلدان؛

(ب) استعراض المبادئ التوجيهية والمواد الداعمة المتاحة لتنفيذ نموذج الإطار الوطني العام لضمان الجودة والمبادئ التوجيهية المتعلقة به ودراسة الكيفية التي يمكن بها زيادة الدعم الموجه لتنفيذه في البلدان، في ضوء متطلبات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من البيانات؛

(ج) تحديث نموذج الإطار الوطني العام لضمان الجودة والمبادئ التوجيهية المتعلقة به وتعديل حزمة المعلومات عموما، حسب الاقتضاء؛

(٣) انظر [http://unstats.un.org/unsd/acsub-public/principles\\_stat\\_activities.htm](http://unstats.un.org/unsd/acsub-public/principles_stat_activities.htm) و [E/CN.3/2006/13](http://E/CN.3/2006/13).

(د) استعراض مسألة ضمان الجودة داخل النظام الإحصائي العالمي، والنظر في ما يمكن تقديمه من توجيهات إضافية لدعم الإبلاغ العالمي عن البيانات فيما يتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

#### رابعاً - النقاط المطروحة للمناقشة

١٢ - يُرجى من اللجنة أن تقوم بما يلي:

(أ) التعليق على تقرير فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة وبرنامج العمل المقترح للفريق؛

(ب) إقرار برنامج العمل المقترح لفريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة للعامين المقبلين والموافقة على اختصاصاته المستكملة (انظر المرفق).

## الاختصاصات المستكملة لفريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة

- ١ - يتولى فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة القيام بما يلي:
  - (أ) تقييم تطبيق نموذج الإطار الوطني العام لضمان الجودة والمبادئ التوجيهية المتعلقة به في البلدان؛
  - (ب) استعراض المبادئ التوجيهية والمواد الداعمة المتاحة لتنفيذ نموذج الإطار الوطني العام لضمان الجودة والمبادئ التوجيهية المتعلقة به ودراسة الكيفية التي يمكن بها زيادة الدعم الموجه لتنفيذه في البلدان، في ضوء متطلبات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من البيانات؛
  - (ج) تحديث نموذج الإطار الوطني العام لضمان الجودة والمبادئ التوجيهية المتعلقة به وتعديل حزمة المعلومات عموماً، حسب الاقتضاء؛
  - (د) استعراض مسألة ضمان الجودة داخل النظام الإحصائي العالمي، والنظر في ما يمكن تقديمه من توجيهات إضافية لدعم الإبلاغ العالمي عن البيانات فيما يتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
- ٢ - ويتألف فريق الخبراء من الأعضاء والمراقبين الحاليين الذين يؤكدون اهتمامهم بالمشاركة فعلياً في أعمال الفريق، وعدد محدود من البلدان والمنظمات الإضافية التي ترغب في الانضمام، مع كفالة التمثيل الإقليمي المتوازن. ويقوم فريق الخبراء بالتشاور والعمل على نحو وثيق مع لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية ولجنة كبار الخبراء الإحصائيين في منظومة الأمم المتحدة بشأن مسألة ضمان الجودة داخل النظام الإحصائي العالمي، حسب الاقتضاء. وتقوم الدول الأعضاء بانتخاب رئيسين مشاركين. وتتولى شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عمل أمانة فريق الخبراء.
- ٣ - ويضطلع فريق الخبراء بعمله إلكترونياً، لكنه يجتمع وجهاً لوجه إذا نشأت الفرصة أو دعت الحاجة لذلك. وتعتمد المشاركة في فريق الخبراء على التمويل الذاتي. ويقوم فريق الخبراء بتقديم تقرير إلى اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٩.